مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية
العدد الثالث – المجلد الأول
سبتمبر 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing

الأبعاد المجتمعية للتطور السياسي في اليمن ومقوماته

سالم محمد سعيد الشمسي
استاذ علم الاجتماع المشارك - كلية التربية - جامعة عدن - اليمن

الملخص: تكمن أهميه هذه الدراسة من كونها تسعي إلى تحليل بنية الواقع المجتمعي لعملية التطور السياسي في اليمن بإبعاده المتعددة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا لمعرفة التأثير المتبادل بين هذه الأبعاد والمتغيرات باعتبار أن هذا التفاعل هو المدخل الطبيعي لأحداث التطور المجتمعي الشامل لأنه لا يمكن أن يتحقق التطور في جانب دون بقية الجوانب الأخرى وهو ما يطلق عليه بالعلاقة الجدلية بين البناء الفوقي والبناء التحتي للمجتمع وهذا ما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء عليه من خلال التحليل العلمي لهذه العلاقة التفاعلية وتتمثل أهم أهداف الدراسة بإبراز أهميه الواقع المجتمعي باعتباره الحامل الاجتماعي للتطور السياسي حيث ان المجتمع هو المجال الذي تمارس فيه السياسة ولأجله ومن خلاله، كما تهدف الدراسة إلى معرفة معوقات التطور السياسي في اليمن ولعل أهم ما خلصت إليه الدراسة من نتائج تتمثل في أن عملية التحول السياسي في اليمن نحو التعددية السياسية والحزبية العلنية والتي حدثت عام 1990م تمت في إطار واقع مجتمعي قبلي تقليدي من أهم خصوصياته أن السلطة تمثل مصدراً للثروة والقوة والمهابة في المجتمع وهذه الخصوصية تتقاطع كلياً مع ثقافة التعددية السياسية والحزبية كمفهوم حداثي من جانب ومع ضرورة استقرار النظام السياسي وتوفر الظروف الموضوعية لنمو وتطور الديمقراطية باعتبارها أهم الميكانزمات الاجتماعية لحل مشكلة اتخاذ القرارات المجتمعية بين جماعات يسود فيها صراع المصالح والمعتقدات السياسية والفكرية من جانب أخر، ومن هذا المنطلق فإن إمكانية التطور السياسي القائم على التعددية الحزبية بهدف التداول السلمي للسلطة في واقع سوسيولوجي تقليدي بأبعاده المختلفة تبدو ضعيفة من الناحية العملية وهذا يتطلب البحث عن آلية تجعل من التعددية السياسية والحزبية وسيلة للتحديث والتنمية بدلاً من الاقتتال والتناحر الذي يؤدي إلى تعميق وتجذير التخلف وهذا يقتضي ضرورة مشاركة الجميع في أحداث النهوض والتطور السياسي كمتغير مستقل يؤدي إلى أحداث التطور المجتمعي إلى الحد الذي يصبح فيه الواقع المجتمعي هو المتغير المستقل الذي يؤثر إيجابا في عملية التطور السياسي كمتغير تابع استنادا إلى التجارب الإنسانية الناجحة في عمليه الانتقال من الواقع المجتمعي التقليدي إلى حالة الحداثة والمعاصرة والتي تتجسد من خلال وجود دولة مدنيه حديثه تقوم على مؤسسات سياسية ومدنيه تتمثل بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وهو ما يطلق عليه بالحكم الرشيد القائم على سيادة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية وهنا يمكن الحديث عن تحقق عملية التطور السياسي (كما وكيفا) وهي الحالة التي نفتقدها في اليمن ما أدى إلى غياب الرؤية الإستراتيجية وعدم وضوح الأهداف من الممارسة الديمقراطية القائمة على الحق في التعدد والتنوع السياسي والفكري كتعبير عن تنوع مماثل في البناء الاجتماعي كحقيقة حتمية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها.

الكلمات المفتاحية: الابعاد المجتمعية – التطور – السياسي – اليمن.

المقدمة:

مثلت عملية التطور المجتمعي والتي شهدتها المجتمعات الغربية _من الحالة المجتمعية التقليدية إلى مرحلة الحداثة والعصرنة _ انعكاسا حقيقيا لمفهوم الديمقراطية الليبرالية والتي تم إنشاؤها وتطويرها تدريجياً في واقع المجتمعات الغربية على مدى أكثر من قرنين من الزمن حتى أصبحت واقعا معاشا فكرا وممارسة.

ولذلك يمكن القول أن عملية التطور السياسي التي حدثت مع انطلاق الثورة الصناعية وظهور المجتمعات الليبرالية الحديثة ليست مجرد انعكاس لبنيات اقتصادية واجتماعية فقط بل هي جزء من واقع مجتمعي حيث أن الأرضية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جزء والممارسة الإنسانية هي الجزء الآخر. وهذا يعني أن ظهور الديمقراطية والتعددية السياسية في المجتمعات الغربية مثل المتغير المستقل الذي أدى إلى تفكيك الواقع المجتمعي وإعادة تأطيره بأطر حداثية

اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً. وبالتالي فإن النظر إلى واقع المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية والمجتمع اليمني موضوع الدراسة جزء من هذا السياق من حيث توافر مكونات التطور السياسي ووسائله كما هو الحال في المجتمعات الغربية يشير إلى أن هذه المكونات والوسائل غير متوفرة في كثير من المجتمعات العربية وإن وجدت فهي لا تزال في أشكال تقليدية متخلفة سواء على المستوى القانوني أو على مستوى الواقع الاجتماعي

أولاً: إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية الدراسة في أن المجتمع اليمني شأنه شأن مجتمعات العالم الثالث التي خاضت نضالاً وطنياً من أجل الحرية والاستقلال تعرض إلى قمع تكويناته الاجتماعية والثقافية والسياسية التي قادت عملية التحرر وذلك من قبل الدولة الوطنية التي نشأت عقب قيام الثورة اليمنية 1962 والاستقلال الوطني عام 1967م في شطري الوطن وفي ظل غياب شرعية هذه الدولة المستمدة من قبول ورضى الشعب نجد أن هذه الدولة قد فشلت في تحقيق المهام الرئيسية للتطور المجتمعي فلا حققت التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا ضمنت الحريات السياسية ولا استطاعت التعامل مع التعددية السياسية والاجتماعية والثقافية.

ولعل التحول الديمقراطي في اليمن Democratization الذي ارتبط بقيام دولة الوحدة في 22 مايو 1990م قد حدث في سياق تحول ديمقراطي عالمي ومن سمات عملية التحول السياسي في اليمن أن النخبة الحاكمة هي التي قادت عملية التحول وسيطرت على خطواته وتأسيساً على ذلك يمكن القول أنه من الناحية العملية فإن التطور السياسي في اليمن ما يزال ضعيفاً ويواجه معوقات كبيرة بسبب استمرار موروث التخلف المجتمعي بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية إضافة إلى استمرار الصراع السياسي على السلطة من قبل القوى السياسية بعيدا عن أساليب التنافس السلمي علي السلطة عبر الممارسة الديمقراطية وهذا من أهم عوائق التطور السياسي الموضوعية. وبالتالي فان السؤال الرئيسي لهذه الدراسة هو ما مدى امكانية تجذر الممارسة الديمقراطيه القائمه على مبدا التداول السلمي للسلطة في اطار واقع مجتمعي تقليدي يفتقد الي الشروط الموضوعية اللازمة لذلك ؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمن أهميه هذه الدراسة كونها تسعي إلى تحليل بنية الواقع المجتمعي لعملية التطور السياسي في اليمن بإبعاده المتعددة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا لمعرفة التأثير المتبادل بين هذه الأبعاد من جانب وبينها وبين البعد السياسي من جانب آخر باعتبار أن هذا التأثير والتفاعل بين المتغيرات المستقلة والتابعة هو المدخل الحقيقي لأحداث التطور المجتمعي الشامل و يطلق عليه بالعلاقة الجدلية بين البناء الفوقي والبناء التحتي للمجتمع وهو ما تسعى الدراسة إلى إبرازه من خلال التحليل العلمي لهذه العلاقة التفاعلية.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة بتحليل عملية التحول السياسي في اليمن نحو التعددية السياسية والحزبية العلنية بعد عقود من حالة الشمولية في شطري اليمن قبل قيام الوحده اليمنيه عام 1990م واستشراف أفاق التطور السياسي وتحديد عوائقه وينبثق عن هذا الهدف عددا من الأهداف الفرعية نوجزها بما يلي:-

1- ابراز أهميه التطور السياسي باعتباره المتغير المستقل الذي يؤدي إلى أحداث التطور المجتمعي الشامل.
2- ابراز أهميه الواقع المجتمعي باعتباره الحامل الاجتماعي للتطور السياسي حيث ان المجتمع هو المجال الذي تمارس فيه السياسة ولأجله.
3- معرفة المعوقات المنظورة للتطور السياسي في اليمن.
4- استشراف أفاق التطور المستقبلي في اليمن في ضوء الواقع المجتمعي السائد.

رابعاً: منهجيه الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الكيفية ولذلك فإنها ستعتمد علي المناهج البحثية الآتية:

1. المنهج التاريخي المقارن: لمقارنه البعد السياسي مع بقيه إبعاد الواقع المجتمعي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا خلال فترات تاريخيه معينه تشمل مرحله التشطير ومرحلة ما بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990م.
2. منهج تحليل المضمون والذي من خلاله سيتم رصد وتحليل التغيرات السياسية التي حدثت في اليمن منذُ قيام الوحدة اليمنية عام 1990م ومدى تحقق التطور السياسي في اليمن.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

1- مفهوم الأبعاد المجتمعية:

مفهوم إجرائي يقصد بها كافة الجوانب الحياتية للمجتمع اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا والتأثير المتبادل بين هذه الأبعاد والتي تشكل في مجملها الواقع المجتمعي القائم على التعدد والتنوع الإنساني.

2- مفهوم التطور السياسي:

مفهوم إجرائي يقصد به ترسخ الممارسة الديمقراطية في الواقع المجتمعي فكرا وممارسه بكل ما يترتب علي ذلك من تحقيق الاستقرار والتنمية السياسية كشرط أساسي وموضوعي لأحداث التنمية المجتمعية الشاملة أو ما يعرف بالتنمية الشاملة و المستدامة.

سادسا: الدراسات السابقة:

توصلت دراسة أكاديمية مُقدمة لنيل درجة الماجستير من الباحثة / بلقيس أبو أصبع . جامعة القاهرة بعنوان ((النُخبة السياسية الحاكمة في اليمن خلال الفترة 1978م- 1990م)) الى ان النُخبة السياسية الحاكمة في اليمن اتسمت بالانغلاق النسبي وإنخفاض مُعدل التدوير فيها للمواقع السياسية العليا ، وإن التغيير في بعض عناصر النُخبة لم يكن إنعكاساً للتغييرات في القوى السياسية والإجتماعية بقدر ما كان تغييراً في الأشخاص الذين ينتمون لنفس القوى المُسيطرة

ويمكن إبراز أهم ما توصلت اليه دراسة بعنوان ((التعددية السياسية في اليمن)) مُقدمة من الباحث / نشوان السميري لنيل درجة الماجستير من جامعة تونس عام 1998م من نتائج بأن إمكانية نجاح التعددية السياسية في اليمن كبيرة جداً ؛ وذلك لما يتسم به المجتمع اليمني من خُصوصية مُجتمعية تتمثل في أنه لا يُعاني من الإنقسامات الطبقية والإجتماعية الحادة–، إضافة إلى أن سقف التشريعات السياسية في اليمن مرتفع جداً قياساً ببعض الأنظمة على المستوى الأقليمي والعربي ، وتكمن المشكلة في عدم وجود الوعي الكافي واللازم لتفعيلها إلى واقع ومُمارسة .

دراسة أكاديمية بعنوان ((دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني)) مُقدمة لنيل درجة الدكتوراه من الباحث فؤاد الصلاحي / جامعة عين شمس عام 1997م عالجت هذه الدراسة قضية العلاقة بين الدولة كمُتغير مُستقل ومؤسسات المجتمع المدني كمُتغير تابع ولعل أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات تمثل في أن الدولة المؤسسية الحديثة لا يكتمل وجودها إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدني الحديث ومن ثمَّ يتوجب على الدولة الحديثة أن تكون مُحفزة ومُشجعة على قيام مؤسسات المجتمع المدني الحديث .

دراسة الأكاديمية قدمها الباحث / محمود البكاري لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع السياسي / جامعة صنعاء بعنوان ((الواقع السوسيولوجي للتعددية السياسية في اليمن)) تحليل سوسيولوجي مُقارن لحُقبة التسعينات من القرن العشرين وهي الفترة التي شهِد فيها المجتمع اليمني حدوث التحول الديمقراطي نحو التعددية السياسية والحزبية بالترافق مع إعادة تحقيق الوحدة اليمنية22/ مايو 1990م ، وكان من أهم ما خرجت به هذه الدراسة من نتائج

تتمثل بضرورة إخضاع عملية التحول الديمقراطي في اليمن لمزيداً من الدراسات والأبحاث الأكاديمية والغير أكاديمية ومن كافة الجوانب والتخصصات ذات العلاقة

المبحث الأول /

الأبعاد المجتمعية للتطور السياسي:

يناقش هذا المبحث الأبعاد المجتمعية للتطور السياسي كمنظومة متكاملة ترتبط فيما بينها بعلاقة جدليه تفاعليه بحيث أن كل بعد يمثل سببا ونتيجة للآخر وذلك على النحو التالي:

أولاً: البعد الاجتماعي:

يتمثل بالتعددية الاجتماعية التقليدية العصبوية – قبلية – عشائرية – مناطقية – مذهبية..الخ والتي يتشكل منها المجتمع اليمني وما يرتبط بها من قيم ومعايير اجتماعية تقوم على الجاه – المكانة الاجتماعية – المركز الاجتماعي – العصبية – الهيبة الاجتماعية – وهذه التركيبة الاجتماعية القبلية الهرمية التي يتميز بها المجتمع اليمني تم الحفاظ عليها من قبل الأنظمة الشطرية الحاكمة في اليمن منذ قيام الثورة اليمنية 1962م ولم تُتخذ أي إجراءات باتجاه تفتيت وتذويب هذه البنية الاجتماعية واستبدالها تدريجياً ببنى ومؤسسات اجتماعية مدنية حديثة، حيث أن شرعية الدولة الشمولية – الشطرية – كانت تقع ضمن هذه البنية، وبالتالي فإن التحول نحو التعددية السياسية العلنية في 22 مايو 1990م تم في إطار واقع اجتماعي قبلي عشائري تقليدي متخلف. ومع إعلان التعددية السياسية والسماح للفئات الاجتماعية بالتعبير عن ذاتها اجتماعياً وسياسياً ذهبت الدولة إلى تدعيم البني الاجتماعية التقليدية في مواجهة البنى الاجتماعية الحديثة (مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية)، الأمر الذي مكن البنى الاجتماعية التقليدية من احتواء البني الاجتماعية الحديثة والتغلغل في بناها المؤسسية ومنها الأحزاب السياسية – حيث ظهر تأثير البني القبلية واضحاً في العمل الحزبي لدرجة أن العمل الحزبي أصبح تابعاً للقبيلة وينطلق من خلالها وكل الأحزاب الكبيرة والحاكمة محورها قبلي وهذا يعني ذوبان التنظيمات الحديثة في التنظيمات القبلية التقليدية بدلاً من التذويب التدريجي لمكونات المجتمع التقليدي وإدماجها في مكونات المجتمع المدني الحديث (أحزاب ومنظمات – نقابات – جمعيات...).

ومن الناحية العملية فان التطور لا يعني استبدال بنية اجتماعية بأخرى دفعة واحدة ولكن الإحلال التدريجي لمؤسسات المجتمع المدني الحديث محل مؤسسات المجتمع التقليدي ولا شك أن لجوء بعض الأحزاب السياسية للقبيلة في لحظات الصراع السياسي قد مثل تناقضاً واضحاً بين خطابها السياسي والإعلامي وبين الممارسة العملية من جانب آخر[1].

ولذلك فان الإصلاح الاجتماعي يجب أن يستهدف رفع هيمنةُ الدولة على المجتمع وفق صيغُ شمولية/ تقليدية[2]، ولكن السؤال من هي القوى الاجتماعية القادرةُ على التأثير في السياسات الرسمية؟ وكيف يمكن أن تؤثر؟ هل بالحوار أم بالعنف؟ لاشك أن ذلك يتطلب وجود هياكل وأجهزةٌ مؤسسيه حزبيه ومدنية فاعلة وذاتِ استمرارية، قادرةٍ على تنمية الوعي الاجتماعي[3]، وتحرير المجتمع من حالةَ الاغتراب التي يعيشها بِفعل سيطرةِ المؤسسات والجماعات التقليدية الوسيطة[4]، على مكونات المجتمع والتعامل مع الدولة نيابةً عنه مقابل القيام ببعض الوظائف الإنمائية والخدمية وتلبية بعض الحاجات للأفراد والجماعات على طريقة المنح القابل للمنع متى ما أرادت وعند وجود مُحاولات للخروج عن الطاعة والامتثال وهي حالةٌ تتنافى مع مضمون الدولة المؤسسية الحديثة التي وفي ظلها يتحكم المجتمع بالدولة وليس العكس. وهناك علاقةٌ طردية بين مستوى الوعي الاجتماعي والقدرةِ على التمتع بكافة حقوق المواطنة وبِشكل سلمي بحيث يتم تجنيبُ المجتمع دورات العنف والعنف المُضاد[5] بكل ما يترتب على ذلك من عرقلة لبرامج التنمية.

وفي هذا السياق هناك من يرى أن المجتمعات العربية تُعاني من ازدواجية حضارية تتمثل في تآكل وضعف البُنى التقليدية دون أن تزول مع وجود بُنى شبه حديثةٍ ومُشوهة دون أن تكتمل أو يُسمح لها بالاكتمال[6]، ومن ثمَّ يؤكدُ البعض على ضرورة أن تخضع المجتمعات العربية لعمليةُ إعادةُ بناء مجتمعي شامل[7] يؤدي إلى إحلال البني الحديثةُ محل البني البطريركية التقليدية التي تُشكل مِحور العلاقات القرايبة والعشائرية والأُسرية والأثنية[8] التي تجعل السلطة تُسيطر على الأفراد واستعمالهم لصالحها بدلاً من أن يُسيطروا عليها[9] ولذلك تكمن أهميةُ المجتمع المدني الحديث باعتباره مجموعةً من المؤسسات المدنية والسياسية تُمثل قنوات ومسارب يُعبر بها المجتمع الحديث بكافة تكويناته عن مصالحه وغاياته، ويُدافع عنها في مواجهة طغيان النُظم السياسية [10]، ومن الناحية العملية فالمجتمع سابق في وجوده على تكوين الدولة[11]، ولذلك تقوم عملية التنمية الاجتماعية على ركيزتين أساسيتين: احدهما الجُهد الرسمي، والآخر هو الجهد الأهلي أو المدني، ولا يمكن أن تسيرَ هذه العملية على قدمٍ واحدٍ دون وجود مُشاركة مجتمعية حقيقية [12]، وهذه أزمةُ حقيقية يعاني منها المجتمع العربي ولا سبيل لِتجاوزها إلا بقيام مجتمع مدني مؤسساتي حديث كشريكٍ فاعل في كافةِ المناشط الحياتية[13] متكامل مع الجهد الرسمي للدولة في المهام ومُستقل عنها في الإدارة والتسيير والتمويل، والدولة في الأساس مُستفيدة من هذه المؤسسات المجتمعية المدنية في تحقيق برامج التطور الاجتماعي كجزء من عملية التطور السياسي وتعبير عن هذا التطور.

ثانياً: البعد الاقتصادي:

هناك حقيقة مفادها أنه "لا يمكن للتابع أن يكون مُدركاً للمتبوع فيما هو تابع له، ولو استطاع أن يُدركه لما كان تابعاً له، فالمجتمعات العربية بعضها تعد بالغة الثراء نتيجة الثروة النفطية وبعضها يُعاني من الفقر والأزمات الاقتصادية، ولكن المجموعتين في التحليل النهائي تتسمان بالتخلف والتبعية الاقتصادية والارتباط باقتصاديات الدول الكبرى ، وهذه التبعية واضحةٌ في أمرين هما الأمن الغذائي والأمن الحربي[14].

وحتى المستوى الاقتصادي المُرتفع لِبعض المجتمعات العربية فانه لم يؤدّ إلى تحقيق السيطرة والمُشاركة السياسية[15]، فالتبعية لا يمكن أن ترقى إلى مستوى المُشاركة أو تُعوض عنها أو تحِلُ محلها[16]،حيث تحدث عملية مقايضه بين الحقوق السياسية والمدنية من جانب والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جانب اخر فالدعوة إلى التحديث السياسي معناها تطوير مؤسسات الدولة ذاتها بحيث تُصبح دولة القانون الذي يخضع له الجميع الحاكم والمحكوم[17]، ومن أهم وظائفها العمل على إنماء قُدرات الإنسان وتأمين مُستلزمات العيش الكريم؛ فالديمقراطية ترتيب مؤسسي يضمن المُشاركة الحرة للمواطنين في عملية مُمارسة الضبط والضغط على السلطة السياسية العليا، أيّ أن الشعب يُمارس الرقابة والضغط على الحكومة[18] بحسب شروط ومُحددات العقد الاجتماعي الناظم لهذه العلاقة والذي تسعى بعض الأنظمة العربية إلى جعله مُجرد حبر على ورق لا يعلم المواطن مضمونه ولا يعرف كيفية مُمارسة حقوقه، وفي ظل ضعف وغياب المؤسسات السياسية والمدنية الفعالة أصبحت المجتمعات العربية مُجرد رعايا لا تُشارك حقيقةً في العملية السياسية[19]، وفي هذا السياق يمكن تفسير الجزء الأكبر والاهم من حالة التخلف الاقتصادي الذي يعاني منه المجتمع اليمني إلى حالة التخلف السياسي منذ قيام الثورة اليمنية عام 1962م حيث شكل النهج الشمولي الذي اتخذته الدولة الشطرية في اليمن كابحاً أمام الاستفادة من طاقات المجتمع في ميادين العمل والإنتاج.

وصرف الدولة عن الاهتمام بالقضايا التنموية والإنمائية للاقتصاد الوطني ومَّثل الصراع السياسي/ السياسي مصدراً لاستنزاف الإمكانات الاقتصادية في إطار كل شطر وعلى مستوى الشطرين وحتى بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية ولا يزال حتى وقتنا الراهن وفي كل مرحلة من مراحل هذا الصراع دفع المجتمع اليمني جزءاً كبيراً من ثرواته وإمكاناته المادية والبشرية. ولذلك فإن كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي وبصرف النظر عما حققته تلك البرامج من نجاحات جزئية فإن تلك الإجراءات قد خلفت أثاراً اجتماعية سلبية على مختلف الشرائح

الاجتماعية حيث أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع أسعار السلع والخدمات مقابل تدني الأجور والمرتبات وهذا يعني انقراض الطبقة الوسطى التي تشكل حاملاً اجتماعيا لعملية التطور السياسي لتلحق بالشرائح الأكثر فقراً.

وبالتالي توسعت مساحة الفقر ونتيجة لذلك فقد اتسعت الهوة أو الفجوة بين قلة غنية تسيطر على الثروة والسلطة وبين قاعدة عريضة تعيش تحت مستوى خط الفقر بالمقاييس الدولية والمحلية، وبالتالي فإن هذه الوضعية قد انعكست سلباً على المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية بفاعلية وحدت من قدرة المواطن على ممارسة حقوقه السياسية بحرية ويتجلى ذلك بوضوح في الفعاليات الانتخابية حيث تطغى الحاجة على القناعة، وفي ظل واقع من يملك فيه الجاه يملك الثروة ومن يملك الثروة يملك القرار.

ثالثاً: البعد السياسي:

يمكن القول أن التخلف السياسي في اليمن ناتج عن شخصنة المؤسسات السياسية على مستوى سلطة الدولة وعلى مستوى الأحزاب السياسية وظاهرة الشخصنة هي نتاج طبيعي لواقع مجتمعي تقليدي من يملك فيه الجاه والثروة يستطيع الوصول إلى موقع القرار سواء على مستوى العمل السياسي الرسمي أو الحزبي، وهذا يعني انعدام الممارسة الديمقراطية الحقيقية واستبدال معيار الكفاءة والتخصص بمعيار الخبرة والأقدمية، ونتيجة لذلك أصبحت السلطة.

والأحزاب السياسية امتداداً للقادة والمؤسسين وهذا يعني عجز النظام السياسي عن استيعاب القوى السياسية والاجتماعية الساعية للمشاركة السياسية وعجز الأحزاب السياسية عن استيعاب القوى الاجتماعية التي تمثلها.

ومن الناحية العملية فإن الدولة ما زالت تحتفظ لنفسها بآليات ومقومات الاستمرار وتسيطر على مفاصل أي تحول سياسي، في حين أن الأحزاب السياسية بدلاً من الاتجاه لتنفيذ برامجها والانطلاق من المجتمع نحو السلطة، اتجهت تبحث عن السلطة بشكل مجرد عن فهم احتياجات المجتمع والتعبير عنها كبدائل موضوعية لانظمة الحكم القائمة وتأسيسياً على ذلك يمكن القول أن شمولية الدولة هي نتاج لشمولية الأحزاب السياسية وشمولية الأحزاب السياسية نتاج لشمولية الدولة، والنتيجة الحتمية هي "أزمة المشاركة السياسية الحقيقية".

وتستطيع المجتمعات العربية ؛إذا علِمت الأهمية من الديمقراطية وعبر التدرج في عملية الإصلاحات السياسية والديمقراطية وبوتيرة واحدة أن تُجبر الحكومات على أن تُذعن للديمقراطية ومطالب الإصلاح الديمقراطي[20]، ومنها جعل السلطة علاقةً ثنائية تشاركيه بين طرفين هما المجتمع والدولة وليس مُجرد بناء هرمي تسلطي[21] يقوم النمط المؤسسي الحديث للسلطة على شبكة من القوانين والتشريعات الناظمة لحياةِ المجتمع في كافةِ المجالات باعتبار المُشاركة السياسية المؤسسية هي أحد معايير شرعية السلطة السياسية في أي مجتمع[22]، ومن خلالها يتحقق مبدأ الفصل بين السلطات وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن هناك فرقاً كبيراً بين استقرار نظام سياسي يتميز بمستوى عالٍ من الأداء والقدرةُ على التحديث المجتمعي الشامل وبين استقرار نظام سياسي مُنخفض الأداء يُمارس عمليات القهر الاقتصادي والسياسي والفكري ضد المحكومين؛ ويتوقف ذلك على عدةِ عوامل في مقدمتها مستوى الوعي السياسي والاجتماعي، فإذا كان الوعي محدوداً وزائفاً يكون الناس مع استقرار النظام السياسي القائم رغم أدائه المُتدني والسيئ والعكس صحيح[23].

وهذا في كل الأحوال مدعاةٌ لاستمرار وتفاقُم حِدةِ العنف السياسي الذي هو في جوهره مُحصلةٌ لبعض المُتغيرات ومنها استئثار أُسرٍ وبيوت وقبائل مُعينة بالسلطة[24].

رابعاً: البعد الثقافي:

لا شك أن البعد الثقافي هو في الأساس المحصلة الطبيعية للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولذلك يتمثل التخلف الثقافي في المجتمع اليمني باستمرار الثقافة الماضوية الشعبية القائمة على تمجيد الجاه والقوة وما يرتبط بها من الإستتباع والخضوع والإبهار والعنف وهذه الثقافة التقليدية تتقاطع كلياً مع الثقافة المدنية الحديثة القائمة على العلم والمعرفة بكل ما لذلك من معانٍ، وما يحدث عملياً هو تكريس الثقافة التقليدية الشعبية على كل المستويات، وفي

ظل هذا الواقع الذي لا يحترم فيه العلم فإن ما يمارس ضد الثقافة الحديثة وضد المثقف الحداثي هو القهر بكل أنواعه إجتماعياً – إقتصادياً – سياسياً، وبالتالي فإن هذا الواقع قد أفرز صنفين من المثقفين، الصنف الأول يتسم بالخضوع والاستسلام والتكيف مع الواقع بما يضمن مصالحه والمثقف من هذا الصنف يكون قد تخلى عن دوره الثقافي التنويري في المجتمع وأصبح دوره مقتصراً على تبرير هذا الواقع.

الصنف الثاني يتسم بالرفض والاحتجاج ويعاني من التهميش الاجتماعي. والنتيجة هي غربة المثقف عن دوره في صنع القرار السياسي والاجتماعي وبالتالي فان علاقة السياسي بالثقافي تقوم على أساس تبعية ما هو ثقافي لما هو سياسي – فالدولة لا تعترف بالمثقف من حيث كونه مواطناً ولكن بحسب موقعه السياسي– أي بمقدار الولاء للسلطة. مع وجود بعض الاستثناءات في بعض المجتمعات العربية التي تبرز فيها ادوارا مهمه لما يسمي بالمثقف العضوي الملتحم والمعبر عن قضايا مجتمعه

أما الأحزاب السياسية فلا تعترف بالمثقف أو المتعلم إلا إذا كان حاملاً لرؤية إيديولوجيه تعصبيه ولذلك تكمن أهميةُ الإصلاح الثقافي كمكونٍ رئيسي من مكونات التطور السياسي من مُنطلق أن الثقافةَ بشكلٍ عام تُمثل البُنيةَ الفوقية لأيّ مجتمع تؤثر وتتأثر بطبيعةِ البُنية التحتية وخصائصها، فالديمقراطية كفكرة وكمفهوم تتحولُ إلى مُمارسة وإلى مؤسسات وبرامج مشروطةٍ في عملها وأدائها بوجود ثقافةٍ ديمقراطية حدثيةٍ في وعي المجتمع[25]، وهذه المؤسسات تُقاس في التطبيق بمقدار ما تؤديه من خدماتٍ ووظائف مجتمعية وهي ليست غاية بحد ذاتها؛ لأن ذلك معناه بروز الطابع الشخصاني على حساب الأداء المؤسسي، فالمُشاركة السياسية على سبيل المثال إضافةً إلى كونها قيمة ثقافةٌ هي أيضاً تعكس جوهر المُمارسةِ الديمقراطية، وتحقيقها على صعيد الواقع يتطلب مؤسساتٍ فاعلة تضمن هذه المُشاركة وعلى أساس التناسبِ بين درجتي المأسسة السياسية والمُشاركةُ السياسية يجري التفريق بين الأنظمةُ السياسية الحديثة والأنظمة السياسية التقليدية[26].

المبحث الثاني/

مقومات التطور السياسي:

تكمن أهمية الحديث عن مقومات التطور السياسي من كونها تمثل أداة لقياس مدى تحقق الدولة المؤسسية بمقوماتها التشريعية والمؤسسية والحقوقية في الواقع العملي بصورة تتسم بالديمومة والثبات مع تبدل الأشخاص والأدوار، بمعنى فصل السلطات عن شخوص القائمين بإدارتها وهو ما يطلق عليه عملية المأسسة كتعبير عن حالة الحداثة المجتمعية والتي يعد ما يسمى بالحكم الرشيد ابرز تجلياتها وفي هذا السياق ينبغي استيعاب مدلولات المفاهيم المتقاربة، حيث تعني المؤسسة كيان يقوم بتنظيم غالبية نشاطات أعضائه وفقا لنموذج تنظيمي كفؤ يهدف إلى حل المشكلات الأساسية، و تلبية حاجات المجتمع وتحقيق أهدافه في مجال محدد، أما المأسسة تعني فصل حقل السلطة العامة عن حقل العلاقات الاجتماعية الخاصة، وإدارة المؤسسات وفقا لمعايير تحدد الحقوق والواجبات بدقة، وتفرض على الأفراد اختيارياً أو إجبارياً، وهذه المعايير ليست معايير ذاتية أو فردية، بل معايير موضوعية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية؛ وتمثل المأسسة معياراً لحداثة الدول وتطور المجتمعات، ويمكن إيجاز أهم مقومات التطور السياسي استنادا إلى التجربة الديمقراطية الناجحة والتي تسود في المجتمعات الغربية والتي يمكن الاستفادة منها واستلهام مضمونها كإرث إنساني مشترك بما يلي:

أولاً: الفصل بين السلطات:

يُعدَّ مبدأ الفصل بين السلطات من أهم ركائز عملية التطور السياسي؛ لأنه وباختصار شديد يعني منع عملية الازدواج والتداخل في المهام والاختصاصات بين مختلف سلطات الدولة والذي يتمثل بهيمنة سلطة على بقية السلطات،

ويؤدي في الأغلب إلى تركز السلطة بيد الشخص أو الحاكم مهما كانت الصفة السياسية التي يكتسبها (ملك، رئيس، أمير ...الخ) وتكمن أهمية مبدأ الفصل بين السلطات من كونه يُمثل أهم الأدوات الكابحة لتفرد الحاكم بالسلطة أو هيمنة سلطة على بقية السلطات؛ لذلك بموجب دستور الجمهورية اليمنية والذي خُصص الباب الثالث منه لتنظيم سلطات الدولة تنقسم السلطةُ العامة في اليمن إلى ثلاثة مستويات رئيسية تشكل التكوين المؤسسي الحديث للدولة، وتتمثل بالسلطات التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وما يتفرع عنها من مستويات وأجهزة إدارية رأسيا وأفقيا، وبالتالي فإن مبدأ الفصل بين السلطات يعني منع التداخل في المهام والاختصاصات ليسهل التنفيذ وتتحدد المسئوليات في نطاق كل سلطة وتفريعاتها، وبما يكفل إعمال مبدأ الرقابة على أدائها والمحاسبة والمساءلة عن الاختلالات أو المكافأة والتكريم في حال الانضباط والإنجاز، وهو في الحقيقة فصل جزئي، لأن الهدف النهائي هو تحقيق التكامل في الأداء بين كافة الأجهزة والمؤسسات، إلا أن ذلك لا يعني التماهي أو سيطرة سلطة ما على بقية السلطات [27] كما هو الحال في البلدان العربية، حيث والسائد أن مبدأ الفصل بين السلطات وحيثما وجد يظل شكليا بفعل سيطرة السلطة التنفيذية ممثلة برئاسة الدولة تحت أي مسمي على بقية السلطات،[28] ما يعني غياب الدور الرقابي والإشرافي للسلطة التشريعية (البرلمان) وحصرها في أحسن الأحوال في نطاق المهام التشريعية لقوانين _حد التخمة_ وهدر الوقت والإمكانات، لأنها لا تنفذ ولا يقصد من تشريعها التنفيذ، إضافة إلى اختلال موازين العدالة في السلطة القضائية وانتشار الظلم والفساد وانتهاك حقوق الإنسان الذي هو مؤذن بزوال الملك وخراب العمران (بحسب وصف ابن خلدون) [29] ولذلك ورغم مرور أكثر من ربع قرن على حدوث عملية التحول الديمقراطي في اليمن منذ عام 1990م بكل ما ترتب على ذلك من وجود بنيه مؤسسيه رسمية إلا انه بدا الفصل بين السلطات لم يتحقق في الواقع العملي حيث ظلت السلطة التنفيذية هي المهيمنة والمسيطرة علي بقية سلطات الدولة.

ثانياً: سيادة القانون:

القانون لفظ خاص له مدلول عام إذ يقصد به كافة النظريات التعاقدية (القوانين) المنبثقة عن القانون الأسمى العقد الاجتماعي (الدستور)، والأصل في هذه العملية هو أن كل التشريعات وجدت لتحقيق الصالح العام المستوعب لكافة المصالح الخاصة، ولا يوجد دستور أو قانون مضاد أو مناقض لمصالح الناس على الإطلاق أو أن يقصد من تشريعه إلحاق الأذى بالناس، إلا أن المشكلة تكمن في فرض هذا النمط من التغاير بين التشريعات والمجتمع لصالح النظم السياسية غير الشرعية أصلا، والتي لا يتوقع منها أن تكون أمينة في التشريع والتنفيذ، ولذلك تسود حالة من السخط والتذمر لدى المواطن اليمني[30] من القانون أما لشعوره بأنه سيف مسلط على رقبته، والهدف ليس كذلك طبعا، أو لأنه لا يطبق إلا على الضعيف، في الوقت الذي تعمل مراكز القوى المعادية للقانون على إضعاف سلطة القانون باسم القانون ولصالح فرض قانون القوة وليس قوة القانون ولذلك تسود الفوضى[31] وما يسمي بشريعة الغاب التي يغذيها ويستفيد منها أصحاب النفوذ وعتاولة الفساد والذي أصبح في الواقع يمثل وفي ظل غياب القانون قيمة عليا ترمز إلى القوة والمهابة بل والذكاء الخارق بدلا من التحقير والنبذ والازدراء، وفي ظل هذه الوضعية يصبح من العبث الحديث عن التطور السياسي في اليمن والذي لا يقاس إلا من خلال سيادة القانون الذي يستدمج بفعل الممارسة ليصبح سلوك وأخلاق تدل على أن إتباع القانون ليس خوفا من العقاب ولكن حبا في النظام، ولا احد فوق القانون.

ثالثاً: الشفافية:

الشفافية من المفاهيم حديثة التداول في الفكر السياسي، والتي ظهرت مع بروز موجة التحول الديمقراطي نحو التعددية السياسية مع بروز وتشكل النظام العالمي الجديد على أنقاض نظام الثنائية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا) ،ويقصد بها الوضوح في ما تقوم به المؤسسات الرسمية كافة من أعمال وعلاقتها مع المواطنين المنتفعين من خدماتها أو ممولها (دافعي الضرائب) وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف،[32] ومن الطبيعي القول أنه إذا

تجسدت سيادة القانون يتجسد مبدأ الشفافية لتكون النتيجة المنطقية هي المساءلة لكل من يتولى سلطة عامة أو مال عام وفي أي مستوى وظيفي، على اعتبار أن الشعب هو مالك السلطة ومصدرها حسب ما تنص على ذلك المادة (5) من دستور الجمهورية اليمنية ومن حق الشعب أن يعرف كل ما يتعلق بمصيره وشئونه العامة وهذا ربما كان الدافع الأهم لإنشاء هيئات وبرامج دولية تحت مسمى الشفافية والنزاهة وغسيل الأموال وغيره من أوجه ومجالات الفساد والثراء غير المشروع، حيث اتجهت أنشطة هذه الهيئات الدولية نحو المجتمعات النامية ومنها المجتمعات العربية والمجتمع اليمني جزء منها، إلا أن المشكلة كانت ولا تزال تكمن في قدرة الفاسدين على الإفلات من المساءلة والعقاب وبالإجمال يمكن القول أن الشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات وتتيح للمعنيين الإطلاع مباشرة على العمليات السياسية والاقتصادية المرتبطة بمصالح الناس وتساعد على فهمها ومراقبتها لجعل مؤسسات الدولة أكثر كفاءة وفاعلية.

رابعاً: المشاركة السياسية:

المشاركة تعني وبشكل عام العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً مؤثراً من أجل المجتمع، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف والسياسات العامة الخاصة بذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لانجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فإن المشاركة السياسية تعني مساهمة الفرد بدور ما في المجال السياسي أو في الشأن العام المرتبط بالمؤسسات السياسية أو النظام السياسي أو في إطار سياسي مستقل كالأحزاب السياسية.

وتعد المشاركة السياسية من أهم مقومات عملية التطور السياسي ذلك لأنها تمثل أداة إنتاج المؤسسات التمثيلية المنتخبة على كافة المؤسسات المحلية والوطنية؛[33] وتتجسد المشاركة السياسية بشكل رئيسي في الشأن العام من خلال المشاركة في الانتخابات العامة (الاقتراع) والترشح لأي منصب عام في أي مستوى مؤسسي وفي التطبيق تتوزع هذه المستويات في النظام السياسي اليمني على الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية، وتمثل المشاركة السياسية على مستوى الأحزاب والتنظيمات السياسية أداة أساسية لتفعيل الحراك السياسي الحزبي رأسيا وأفقيا ومن خلال هذه المشاركة يتم استيعاب التعدد والتنوع داخل كل إطار تنظيمي سياسي وبشكل أعمق وبصورة تثري حالة التعدد والتنوع تنعكس إيجابا في المجال العام، إضافة إلى أنها تمكن من اكتشاف قيادات ذات كفاءة وفاعلة، وقادرة على تمثيل أحزابها في المناصب العامة، وهذه مشكلة حقيقية وقائمة في واقعنا السياسي في المجتمع اليمني، حيث من النادر أن تجد قيادات حزبية تتنافس فيما بينها على تقديم الأفضل في مجال الوظيفة العامة والعمل الاجتماعي والسياسي، لأن عملية المشاركة السياسية تؤول إلى تكرار إنتاج قيادات الصف الأول والى حد ما الصف الثاني التي تحتكر العمل السياسي الرسمي والحزبي.

وهنا ينبغي التفريق بين المشاركة السياسية الواعية والفاعلة، والإشراك السياسي القسري المحدود عبر العمليات الانتخابية الشكلية أو التعبئة السياسية القاصرة،[34] والتي تعيد إنتاج المؤسسات التقليدية والتخلف بآليات حديثة ويذهب البعض إلى اعتبار أن القوى المسيطرة على السلطة في المؤسسات الرسمية والحزبية، وإن ظهرت مختلفة أو متعارضة مع بعضها، إلا أنها في واقع الأمر تدعم بعضها ولو ضمنياً،وذلك بتضييق فرص المشاركة السياسية الحقيقية على المواطنين والتي يفترض أن ينتج عنها تداول سلمي حقيقي للسلطة علي المستوى الرسمي والحزبي، وهو ما يتطلب وجود قوى سياسية ومدنية نشطة وفاعلة لديها القدرة على فرض المشاركة السياسية والقناعة بتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة بكل ما يترتب ويتطلب من نشر الوعي السياسي والحقوقي في اوساط الجماهير والابتعاد عما يسمي بتزييف الوعي الجمعي والانتقال من حالة المجتمع التقليدي إلى حالة المجتمع المدني الحديث،وهنا يمكن القول أن هذه الغاية لم تتحقق في الواقع اليمني على الرغم من إجراء عدد من الدورات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية والمحلية فالانتخابات وإن كانت المظهر الأبرز للمُمارسة الديمقراطية إلا أنها ليست دليلاً كافياً على نضج واكتمال العملية الديمقراطية، وفي هذا السياق

تتركز الجهود والقناعات حول البحث عن مُمارسة ديمقراطية حقه من خلال قانون الانتخابات العامة رقم (13) لسنة 2001م، والحقيقة أن أهمية هذا القانون تنبُع من كونه يتعلق مباشرةً بتنظيم عملية التداول السلمي للسلطة؛ وهذا ما جعل التركيز عليه أكثر وبصورةٍ تُغفل ما يمكن أن نُسميه بالاشتراطات المجتمعية اللازمة لنزاهة الانتخابات حتى أنه ومن وجهة نظر بحثية لا يمكن الاعتقاد بأي أطروحات سياسية تتعلق بحدوث تزوير للانتخابات بالمعنى الكمي إذَّ أن الأهم هو التركيز على العوامل التي يُنتج عنها ما يُمكن أن نُسميه تزوير بالمعنى الكيفي وينتج عنه مظاهر تزوير شبيهه بالمعنى الكمي، وجزءٌ كبير من هذه العوامل يتعلق بضعف الأداء الحزبي الذي يُطلُّ على استحياء وبحالةٍ من الارتباك والعجلة أثناء المواسم الانتخابية بما يجعل من الانتخابات غايةً بحد ذاتها وليست وسيلة لتحقيق غاياتٌ ومهامٌ كبرى وبما يجعل من النص الدستوري على أن الشعب مالك السلطة ومصدرها .... الخ حقيقةٌ واقعة، وفي ظل ذلك لا يُهم من يتولى السلطة طالما والشعب هو المرجعية ولديه القدرة على الرقابة والمُحاسبة وبخاصةٍ عبر الانتخابات والشعب بالمدلول السياسي والانتخابي هو كل مواطن بلغ من العمر ثمانية عشر سنة شمسية كاملة يتمتع بحق الانتخاب بحسب ما نصت عليه المادة (3) من القانون، وهذا يعنى وبالمؤشرات الإحصائية أن أكثر من نصف المجتمع مشمول بهذا الحق الذي وبحسب التجربة التاريخية للمجتمعات الغربية اقتصر في البداية على من يُجيدون القراءة والكتابة ثم تطور ليشمل جميع المواطنين من الذكور ثم لاحقاً أعطى الحق للمرأة في المشاركة السياسية، ويُذكر أن هذا الحق وبحسب نص الدستور الفرنسي الصادر في 1791/9/3م كان مشروطاً بدفع ضريبة ثلاث أيام عمل، وتتفاوت قوانين الانتخابات من دولةٍ لأخرى في تحديد سن حق الانتخاب فهناك قوانين عربية تُحددها بسن 21 سنة ومن الناحية الافتراضية فالأصل أن كل حزب يحب أن يبني موقفه من المُشاركة بالانتخابات على معرفة حدود ومساحة تأثيره وانتشاره الجماهيري؛ ولذلك لا بد من مراجعةٍ دقيقة لعلاقة الأحزاب بالجماهير فالانتخابات مُمارسةٌ سياسية تعتمد على البرجماتية والواقعية في آن واحد، وفي هذا السياق فان مواد القانون تتضمن العديد من القواعد الإجرائية المُنظمة لكيفية إجراء العمليات"، حيث نصت الفقرة (د) من المادة (24) من القانون على" عدم جواز تشكيل لجان إدارة العملية الانتخابية من حزب واحد"، كما نصت الفقرة (ب) من المادة (26) من القانون على أن " تخضع وسائل الإعلام الرسمية لإشراف وتوجيهات اللجنة العليا للانتخابات فيما يتعلق بالعملية الانتخابية" وعلى ذلك نصت المادة (49) من القانون على أنه" لا يجوز الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية المسموح بها بأيّ صفة سواء بالشطب أو التمزيق أو غير ذلك وكل تصرف من هذا القبيل يُعتبر من الجرائم الانتخابية" ونصت المادة (52) من القانون على أنه "يحظر على أيّ حزب أو جماعة أو تنظيم أو أفراد أو أيّ جهةٍ كانت مُمارسة أيّ شكلٍ من أشكال الضغط أو التخويف أو التكفير أو التخوين أو التلويح بالمُغريات أو الوعد بمكاسب مادية أو معنوية " في حين نصت المادة (55) من القانون على أن "يتم الانتخاب عن طريق الاقتراع العام الحر المُباشر والمُتساوي وذلك تحقيقاً لمبدأ المساواة السياسية والقانونية في مُمارسة الحق في المُشاركة السياسية العامة ونصت المادة (61) من القانون على أن "للمرشحين دائماً حق الدخول إلى قاعات الانتخابات ولهم أن يختاروا أحد المُسجلين في الجدول لتمثيلهم ويكون ذلك كتابةً" لضمان عدم حدوث حالات تزوير في إدلاء الناخبين بأصواتهم، وهو ما نصت عليه المادة (132) من القانون على أن " يُعاقب بالحبس لمدة ستة أشهر كل من حاول التزوير أو غيّر إرادة الناخب الأمي ومن في حكمه أو كتب أسماء أو أشرَّ على رمزٍ غير الذي قصده الناخب أو عرقل أيّ ناخب لمنعه من مُمارسة حقه الانتخابي"، ولغل من أهم المآخذ تتمثل في الوعود بتحقيق مصالح شخصية للناخبين وكذا توفير مشاريع خدمية؛ ما يوَّلد ثقافة سياسية محدودة عن مهام مجلس النواب والعضو المُنتخب وهو تمثيل البلد ومصالح المجتمع بشكلٍ عام بدلاً من الانشغال بقضايا آنية جزئية وشخصية ينتج عنها شخصنه العمل البرلماني والمؤسسة التشريعية.

خامساً: الاعتراف بالآخر:

إذا كانت الديمقراطية تقوم على الحق في التعدد السياسي والاجتماعي، فإن الاعتراف بالآخر أو اعتراف كل القوى السياسية والاجتماعية ببعضها يمثل الضمان الفعلي لعملية التطور السياسي حيث يتحقق مبدأ التعايش السلمي الذي يمثل الشرط الموضوعي للاستقرار السياسي والمجتمعي،[35] وقد نجحت الديمقراطية تاريخيا في تحقيق التعايش السلمي المعبر عن الاعتراف بالتعددية في المجتمعات الغربية التي تعانى من اشد أنواع التعدديات الدينية والعرقية واللغوية وأكثرها حدة، حيث لم يعد الوصول إلى السلطة يتطلب صراعاً مسلحا وغلبة، ولكن يعتمد على التنافس البرامجي السلمي ويتطلب وعيا سياسيا ومجتمعيا بالحقوق والواجبات، وهنا نشير إلى أن مفهوم الأقلية والأغلبية في إطار الديمقراطية وبالمدلول السياسي هو مفهوم نسبي فالأقلية يمكن أن تصبح وبموجب نتائج الانتخابات أغلبية والعكس وأصبح أيضا يعتمد على التنافس العقلاني ويؤكد على الحق في المواطنة المتساوية بكل ما يترتب على ذلك من حقوق وحريات تؤكد على أن السلطة ملكية عامة مشتركة بين كافة المكونات السياسية والمجتمعية، ويقاس على ذلك ما يتعلق بمسألة الولاء والانتماء، حيث لا يكون الولاء إلا بمقدار الشعور بالانتماء للأمة والوطن لأن المواطنة بمعناها القانوني هي الانتماء لوطن على أساس المساواة في الحقوق والواجبات والتوافق على قيم وطنية جامعة كالحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون على الجميع.

سادساً: الثقافة المدنية:

تتولى الثقافة المدنية عملية إنضاج التطور السياسي في الواقع المجتمعي فكراً وممارسة، وتبدأ هذه العملية بتنوير الناس بحقوقهم وواجباتهم وتتولى النخبة المثقفة نشر الثقافة المدنية عبر وسائط التوعية ومؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية ووسائل الاتصال الجماهيري المختلفة ومن الطبيعي القول انه كلما زاد الوعي السياسي، زادت معدلات المشاركة السياسية الواعية والفاعلة،[36] وانعكس ذلك إيجابا على حدوث التطور السياسي وهو ما يؤدى إلى حدوث تطور مجتمعي عام وشامل بفعل التكامل بين البناء الفوقي والبناء التحتي للمجتمع، لكن ما هو حاصل وسائد هو أن بعض الأنظمة السياسية العربية تحديدا تستمد قوتها من جهل المواطن بحقوقه وعدم قدرته على المطالبة بها، وحيثما تظهر مطالبات ينظر إليها على أنها خروج عن الإجماع الوطني أو تهديد للوحدة الوطنية وبالتالي فإن التربية على الثقافة المدنية تقتضي تجذير ثقافة وقيم التسامح والسلام والحوار والمشاركة والتنوع في الواقع العملي. وهو ما نفتقده جديا في الحالة اليمنية والتي تمثل حالة الصراع السياسي على السلطة والمحتدم على الساحة السياسية منذ ما يقارب العامين وتحديدا منذ نهاية العام 2014م كل ذلك يمثل خروجا كليا عن المسار الديمقراطي بكل متطلباته وقيمه حيث نتج عن هذه الحالة بروز مشاريع سياسية مناقضه للمصلحه الوطنية واحيانا تحت مبرر وشعارات المصلحه الوطنيه وهذه الحاله تفتقد الي الواقعية والعقلانية الساسية ويتوجب علي كافة القوى السياسية استشعار مسئوليتها الوطنية والتاريخية والابتعاد عن المناكفات والكيد السياسي وخاصه خلال هذه المرحله الحرجه التي يمر بها الوطن

سابعاً: اللامركزية:

تقتضي عملية التطور السياسي العمل على ترسيخ الديمقراطية المحلية، وذلك من خلال دعم نظام اللامركزية السياسية والمالية والإدارية أو ما يعرف بنظام الحكم المحلي، وتقوية السلطات المحلية المنتخبة بمختلف هياكلها، لتكون ذات صلاحيات واسعة لإدارة ذاتية لامركزية في كل ما يتعلق بشؤون الحياة العامة على المستوى المحلي وتوسيع صلاحياتها، على أن يحافظ القانون على التوازن بين صلاحيات تلك الهياكل المحلية وصلاحيات السلطة المركزية، وبموجب قانون السلطة المحلية رقم (4) ولسنة 2000م ويحتل نظام السلطة المحلية في اليمن أهمية مزدوجة الأولى تتعلق بتأمين المسار السلمي للوحدة اليمنية التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو 1990م والثاني إنجاح خطط وبرامج التنمية على المستوى المحلي بعيداً عن تدخل وسيطرة السلطة المركزية، ولعل تأخرا صدار هذا القانون ولأكثر من عشر سنوات منذ تحقيق الوحدة اليمنية يعود إلى وجود الهاجس الأمني من أن تُشكل عملية الاخذ بنظام اللامركزية المالية والادارية خطوةٌ ارتدادية

عن مسارالوحدة الاندماجيةفي ظل الدولة المركزية، ولذلك يمكن القول أن عملية التحول نحو اعتماد نظام السلطة المحلية حدث في التطبيق في 2001/2/20م من خلال انتخابات المجالس المحلية على مستوى المديريات والمحافظات مع الإبقاء على حق السلطة المركزية في تعيين رؤساء الوحدات الإدارية ومدراء المديريات ومحافظي المحافظات ولا يزال البعض يُشكك في جدوى وفاعلية هذه المجالس المحلية المُنتخبة نظراً لتدخل السلطة المركزية في تشكيلها وعبر الآلية الانتخابية؛ حيث وبحسب نص الفقرة (أ) من المادة (14) من القانون " تتحدد سلطات الأجهزة المركزية لكلٍ فيما يخصه على الأجهزة التنفيذية للوحدات الإدارية في رسم السياسات العامة وسن اللوائح التنظيمية والرقابة والتأهيل والتدريب وتنفيذ المشاريع التي تتسم بطابع وطني عام" وهذا يعني مركزية الإشراف والتخطيط لامركزية التنفيذ، ولكن ما مدى مشروعية التخوف من أن تؤدي عملية إعطاء كامل الصلاحيات للسلطة المحلية - أو ما يُعرف بحكمٍ محلي تارة واسع الصلاحيات وتارة كامل الصلاحيات إلى حدوث تصدع في الوحدة الاندماجية؟ هل حماية الوحدة والحفاظ عليها مسئولية المركز.. أم هي من صنع الشعب والحفاظ عليها مسئولية الجميع؟ والأصل أن يقوم نظام السلطة المحلية على تعزيز ثقة الشعب بقدرته على حماية وحدته والتي لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع تعبير الناس عن همومهم ومُتطلباتهم في أي مكان أو منطقة جغرافية، والحقيقة أن نظام السلطة المحلية بما يُمثله من تحوَّل نحو نظام اللامركزية يُمثل أهم ركائز عملية التطور السياسي من حيث تجذيره في العمق المجتمعي من خلال تطوير مستوى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وتنفيذه بما يخدم مصالح المجتمع المحلي وأيضاً تُعدَّ هذه العملية داعم رئيسي لعملية المأسسة أو البناء المؤسسي للسلطة ابتداءً من أدنى وحدة إدارية وبصورةٍ تُحقق مبدأ حكم الشعب من القاعدة إلى القمة بدلاً من الاعتماد على سلطة الزعامات الاجتماعية والسياسية، والمهم ألا يؤدي نظام السلطة المحلية إلى بروز عائلاتٍ حاكمة لهذا الإقليم أو هذه المحافظة بصورةٍ توارثية كما هو الحال في بعض الأنظمة ذات الطابع الإرثي[37].

ثامناً: حيادية المؤسسة العسكرية والأمنية:

إن حياد المؤسسة العسكرية والأمنية له دورٍكبير في عملية التطور السياسي وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، لأنه من الطبيعي في حالات حدوث الصراع السياسي أن تقوم هذه المؤسسة بكافة مكوناتها بحماية الوطن وحماية المواطنين أفرادا ومؤسسات بمختلف أطيافهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويكون الجيش الوطني هو صاحب المبادرة لوقف النزاعات العنفية أو المفضية إلى العنف وبما يساهم في إيقاف أي تدهور سياسي واقتصادي واجتماعي؛ الأمر الذي يجعل من حياد ودور هذه المؤسسة الوطنية ضامنا أساسياً لعملية التطور السياسي، حيث يجب أن تعمل بمهنية واحتراف بعيداً عن الاستقطاب السياسي، وفي إطار واجباتها الوطنية المحددة وعليها الابتعاد عن الوقوع في خطأ الانحياز أو الانجرار لأي طرف سياسي أو اجتماعي أو لخدمة توجهات سياسية معينة، خاصة في مثل حالة اليمن ذات التنوع القبلي والمناطقي والسياسي والمذهبي ..الخ، ويؤكد الدستور اليمني ذلك في نص المادة (40) "(يحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأية قوات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعة ويجب صيانتها عن كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية وذلك ضمانًا لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأمثل ويحظر الانتماء والنشاط الحزبي فيها وفقاً للقانون).

المبحث الثالث/

عوائق التطور السياسي:

تأسيسا على ما سبق يمكن تحديد أهم العوائق التي تحول دون تحقيق عملية التطور السياسي كحاله مجتمعية عامة في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية والتي تعد أكثر بروزا في حالة المجتمعات النامية عموما والمجتمعات العربية خصوصا والمجتمع اليمني جزء من هذا السياق المجتمعي والتي نوجزها بما يلي:

أولاً: الشمولية:

الشمولية هي النتيجة الحتمية لحالة غياب الشرعية وتُعدّ من أهم المفاعيل التي تسعى من خلالها السلطة غير الشرعية - سواء كانت ملكية أو جمهورية - للسيطرة على المجتمع وإبتلاعه، فليس كل نظام جمهوري هو بالضرورة نظام فعال وكفؤ وعادل ومؤسسي حتى وإن كان يتضمن بعض ملامح الحداثة كالتداول السلمي السلطة وكذلك الحال فيما يتعلق بالأنظمة الملكية فليس كل الأنظمة الملكية تقليدية هناك ملكيات دستورية تتفوق من الناحية العملية على النظم الجمهورية، لذلك وفي ظل الشمولية لا يسمع الناس سوى رأيٌ واحد هو ما يريده الحاكم صاحب السلطة سواء كان نظاما ملكيا أو جمهوريا، وفي ظل مؤسسات شكلية ترمز إلى غياب الشعب أكثر مما ترمز إلى وجوده وتمثيله[38]، وعادةً ما يُسيطر الحكام على أجهزة الإعلام والاتصال والثقافة التي هي مِلكٌ للدولة ويُخضعونها لسيطرتهم، وهناك مظهرٌ آخر يتمثل بهيمنة السلطة التنفيذية وعلى السلطات التشريعية وهذا أمرٌ واقع في حال المجتمعات العربية واليمن جزء من هذا السياق، مع أن تدخل الدولة ينبغي أن يكون بشكل محدود ومُقنن وللضرورة وليست مُطلقة العنان وبشكل شمولي، يلغي حق المجتمع في السيادة على نفسه.

وقد استفادت الأنظمة الشمولية بشكل أو بآخر من شرح (مكيافيللي) للوسائل التي يستطيع الحاكم بواسطتها البقاء في الحكم وتقويته وكل شيء جائز في سبيل ذلك بصرف النظر عن المعايير الأخلاقية، يؤكد ذلك الوضع القائم عربياً مع وجود بعض التفاوت النسبي، وربما أن الأنظمة الديمقراطية الشكلية أخطر أنواع الأنظمة الشمولية لأنها تعمل وبذكاء شديد على جعل الديمقراطية وسيلة إضافية وأكثر حداثة لإحكام القبضة والسيطرة على المجتمع تحت يافطة الديمقراطية، وتقوم شرعية الابتزاز لهذه النُظم على أساس إثارة مخاوف الناس من تمزيق الوحدة الوطنية وتدمير الوطن[39]، وعلى ذلك تصبح الديمقراطية مُجرد فخٍ لاستمالة الجماهير وإغراؤها و لذلك تتسم العلاقة بين الدولة والمجتمع وخاصة في المجتمعات العربية بعدم التكافؤ وبالهيمنة من قِبل الدولة على المجتمع.

والمعروف أن نظام الحزب الواحد يؤدي إلى تكريس الزعامة الفردية أو زعامة أقلية وهو ما يؤدي إلى نُزوعها للاستبداد، ولذلك تتعزز النزعة الشمولية للأنظمة الحاكمة في المجتمعات العربية من خلال التحالف الإستراتيجي مع قوى خارجية تمُدها بِالمساعدات والحماية وتحديث الأجهزة الأمنية والبوليسية والسيطرة على المنابر الإعلامية ومؤسسات التربية والثقافة والمصالح الاقتصادية.

ولذلك تم تنشئة المواطن على قيم الطاعة والامتثال واحترام السلطة والصبر على المعاناة مع النظام السياسي والمؤسسات التي ينتمي إليها ويعمل في ظلها فالتسلطية تُشير إلى قوة السلطة الشمولية وليس إلى قوة الدولة ومؤسساتها.

ثانياً: الشخصنة:

تعد ظاهرة الشخصنة امتداداً ونتاجاً طبيعياً لظاهرة الشمولية، ولذلك تُعدُّ الشخصنةُ أهم وأخطر العِلل والآفات المُعيقة لعملية التطور السياسي، وهي محور الارتكاز لحالة التخلّف الذي تُعاني منه المجتمعات العربية المُعاصرة ومنها المجتمع اليمني، وهذا ما يجب أن تُركز عليه جهود وأعمال الباحثين والمُختصين بالعلوم الاجتماعية عموماً بدلاً من التعويم والتسطيح المُخل لهذه القضيةُ المركزية، فالحاكم هو القانون والقانون حقُ للحاكم في قولبة الشعب وتحويله كما يشاء، وليس صحيحاً ما يُقال من أن الحُكام العرب مجرد أشخاص هم أشخاص بالفعل من حيث المبدأ لكنهم استطاعوا أن يصنعوا من أنفسهم مؤسسات بالغة التعقيد قوامها العصبية القائمة على قرابة الدم والانتماء العشائري والطائفي والمناطقي والقبلي، وكذلك العصبية بالاصطناع المعبر عنها بفرض الولاء والطاعة على الجيش والأجهزة الرسمية للدولة وهي التي توفر لهم الحماية

والاستمرار في الحكم وبذلك لا حاجة لهم للعمل في إطار مؤسسات رسمية حديثة، حيث أن الولاء يجب أن يكون لشخص الحاكم أولاً وليس للدولة ومؤسساتها والإمساك بالسلطة كحقٍ شخصي، ومن هذا المُنطلق تُعدُّ فكرة مأسسة السلطة عملية يتم عبرها فصل السلطة عن الأشخاص الذين يُمارسوها وتجسيدها في مؤسسات دولتيه، ولا يستطيع الحاكم أن يُمارس سلطته إلا بمُقتضى نظام هذه المؤسسة، والواقع أن الدولة بمعنى السلطة الحاكمة في المجتمعات العربية هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج إليها وهي التي تُغذيها وتوجهها وتمنحها القوة والنفوذ لإفراغ مؤسسات المجتمع المدني من مُحتواها الحقيقي، وهنا يجب التأكيد على أن النظام الفردي الشخصي لا يؤسس لوضعٍ مُستمر، فالمُستبد فقط يستمد شرعيته من وجوده في السلطة ومن قوة السلطة نفسها.

وهذا يدحض مقولة المُستبد العادل فالمُستبد لابد أن يكون ظالماً على الأقل لأنه يحرم الناس من حرية الرأي والتعبير، ولذلك فالاستبداد هو صفةٌ لازمة للحكومة المُطلقةُ العنان في شئون المواطنين كما تشاء، واستمرار السلطة المُشخصنةِ له سلبياتٍ عديدة أهمها فقدان المواطن الثقة في مُمارسة السياسة من خلال المؤسسات السياسية القائمة، وقد نتج عن هذا الوضع - وخاصة في المجتمعات العربية - انتقال نظام السلطة المُشخصنة إلى بعض المؤسسات السياسية كالأحزاب السياسية و مُنظمات المجتمع المدني، وهذا وفرَّ مناخاً مُلائماً للسلطة العربية للتعامل مع الإنسان العربي على أنه فاقد الأهلية السياسية وبحاجةٌ إلى أوصياء عليه ليُمارسوا السياسة بدلاً عنه ولا أحد مؤهل لذلك سوى الحكام على مُختلف أنماطهم، وهذه النظرةُ الدونية تولّد عنها العديد من المُمارسات السياسية الخاطئة المُتعالية والتي لا تخلو من الاستخفاف والقمع، ما يعني عدم إشراك المجتمع في صنع مصيره وتعتدي على حقوقه الأساسية بل وتُحيلهُ إلى كائنٍ عاجز مغلوبٍ على أمره مأخوذ بتأكيد حاجاته الأساسية وتُسيطر على حياته قيم المعيشة والبقاء، وأصبح الإنسان العربي على وجه التحديد يعيش على هامش الوجود وليس في صميمه قلقاً حذِراً باستمرار من احتمالات السقوط والفشل وتتجلى ظاهرة الفقر بوضوح بوجود فجوة عميقة بين الفئات الميسورة والفقيرة وفي ظل هذه البنية المجتمعية الهرمية وأصبح المجتمع يُعاني من حالة تبعيةٌ داخلية و خارجية فتُمارس عليه وضده مُختلف أنواع القهر والاستغلال المادي والإذلال، وفي سبيل ذلك عمِلت السلطة العربية على ضمّ ما يمكن أن نُسميه المفاتيح أو قِمم القطاعات والفئات الاجتماعية إلى طاقم الحكم، وشيئاً فشيئاً إلى الطبقة العليا في المجتمع، وأصبح أي شكل من أشكال المُعارضة للحاكم مُرادفاً للخيانة، ويسود الخوف حتى من الثقافة و العلوم التي توسع العقول وتُنوّر الفرد بِحقوقه، ويصار إلى أن كل ما يُقدم وما يُنجز من قِبل السلطة من وظائف وخدمات ليس كواجب وحق ولكن من الحاكم أولاً ومن يليه من أركان حكمه، وفي ظل الشخصنة فإن السلطة تمنح صاحبها تبجحاً وعظمة، وهذا تعبير عن انحلال الضمير الديمقراطي لدى الزعماء الذين يعملون باستمرار على تنمية الإعجاب بشخوصهم وهو مصدرٌ تقليدي لشرعية الحكام في المجتمعات العربية وهو ما يؤدي إلى انتشار اللامبالاة السياسية والنفعية المادية في أوساط الجماهير؛ ولذلك فالسيطرة هي أداة الحكم الديكتاتوري، القائم على تجريد المجتمع من كل الوسائل التي تؤمن عدم استغلاله، لدرجة أن صاحب السلطة هو الذي يُصبح أيضاً مالك الثروة ويصعُب تحقيق تراكم في الثروة بدون علاقة مباشرة بالسلطة السياسية ودون التمتع على الأقل بحماية السلطة.

ثالثاً: العنف:

أن الترابط المنطقي بين ما سبق تحليله من الشمولية والشخصنة – هو ما يجعل الحكام العرب يُمارسون السلطة كحق شخصي استنادا الي مصادر الشرعيه التقليدية التي لا تقوم على مبدا السياده الشعبيه باعتبار الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمكن للباحث السياسي أو الاجتماعي أن يستنتج أن تكون أول ردة فعل هي حدوث حركات تمرد على الحاكم متى ما سنحت الفرصة و أيضاً أن تواجه هذه الحركات على الرغم من محدوديتها بالقمع والاضطهاد باعتبارها تُمثل خروجاً عن الإجماع الشعبي أو الوطني كما يصفها الحاكم[40] كما تُصنف هذه الحركات الاجتماعية بالعصابات المتمردة، ومؤكد أن قمع القيادات الحاكمة لمطالب الجماهير واستعمال العنف معها يُعرقل عملية التطور السياسي والتعايش السلمي؛ لذلك فان المجتمعات النامية ونتيجة لعدم وجود الشرعية السياسية العقلانية والمؤسسية للقيادات الحاكمة فهي أكثر عرضة للحروب

الأهلية وهذا ما هو حاصل فعلا وخاصة منذ العام 2011م مع ظهور ما يسمي بثورات الربيع العربي وما تلتها من عنف ودمار لا يزال قائما في معظم المجتمعات العربية. يوفر الفرصة لقوى خارجية للتدخل وفرض شكل حديث من الوصاية بناءاً على الدعم الذي تُقدمه سواء للأنظمة أو للمُعارضة، مع أن وجود مُعارضة للسلطة الحاكمة أمرا طبيعيا وحتميا في ظل الديمقراطية ولا ينفي شرعيتها طالما شعر المواطنون أن الحكومة في توجهها العام ذات طابع وطني، وهي – أي المُعارضة – في وجودها أداة كبحٍ لشعور الحاكم بأنه مالك المجتمع بأشكالٍ شتى، وللمعارضة جذور في التفكير الإسلامي كما في قول أبو ذر الغفاري رضي الله عنه:" عجبت لمن لا يجد القوت في بيته لا يخرج على الناس شاهراً سيفه"، والحديث الشريف (كادت الفاقة أن تكون كفرا)، ويمكن القول لأنه وبالآلية السائدة عجزت النُخب الحاكمة في المجتمعات العربية عن مُعالجة أعمال العنف القديمة والحديثة على السواء، وهناك سُخط عام وشعور بِعدم الرضا يتزايد باستمرار في صفوف الجيل الجديد، فالنزعة الواحدية في التنظيم السياسي العربي أوجدت خللاً في بنية المجتمع السياسي، يتمثل بعدم الفصل بين السلطات واحترام التعددية الحزبية و وحماية الحقوق والحريات السياسية والاجتماعية وهذا يتطلب وجود معارضة تُصرَّ على الوصول إلى السلطة بالآلية والطرق السلمية الديمقراطية فقط وأن تكون مؤمنة بمبادئ الديمقراطية في حال وصولها ولكن من المفارقات الصعبة كما هو ملاحظ أن عناصر التكوينات الحديثة تلجأ أيضاً في لحظات الصراع السياسي والاجتماعي إلى استثارة ولاءاتها التقليدية، ولعل عدم الاتساق هذا هو ما جعلها عاجزةً عن التأثير في الواقع السوسيولوجي التقليدي وتحديثه.

النتائج والتوصيات:

مما سبق نخلص إلى أن عملية التحول السياسي في اليمن نحو التعددية السياسية والحزبية العلنية والتي حدثت عام 1990م بالترافق مع إعادة تحقيق الوحدة اليمنية تمت في إطار واقع سياسي/مجتمعي قبلي تقليدي من أهم خصوصياته العصبية والولاءات التقليدية عشائرية / قبلية / مناطقية ..الخ كما أن السلطة تمثل مصدراً لتحقيق الثروة والمهابة في المجتمع اضافة الي وجود ارث من مخلفات النظام السياسي الشمولي الشطري القائم عبى القمع السياسي والفكري وهذه الوظعية تتقاطع كلياً مع ثقافة التعددية السياسية كمفهوم حداثي من جانب _والتي لم يتم العمل علي تبيئتها في العمق المجتمعي_ ومع ضرورة استقرار النظام السياسي وتوفر الظروف الموضوعية لنمو الديمقراطية وتطورها باعتبارها أهم الميكانزمات الاجتماعية لحل مشكلة اتخاذ القرارات المجتمعية وادارة الصراع سلميا بين جماعات اجتماعية متعددة كحقيقة قائمة في أي مجتمع يسود فيها صراع المصالح من جانب آخر ومن هذا المنطلق فإن إمكانية التطور السياسي في اليمن بمفهومه القائم على التعددية الحزبية بهدف التداول السلمي للسلطة في واقع سوسيولوجي تقليدي بأبعاده المتعددة من الناحية العملية وعلى المدى المنظور تبدو ضعيفة لكنها ليست مستحيلة اذا ما توفرت الارادة السياسية ذلك لأن حالة التخلف المجتمعي الذي يعاني منه المجتمع اليمني في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اخذ في الترسخ والازدياد وبمتوالية هندسية وخاصة مع استفحال حالة الصراع السياسي وانتقاله إلى حالة ماساوية من المواجهة العسكرية ويبقى السؤال كيف يمكن تكييف التعددية السياسية والحزبية في ضوء المعطيات الراهنة وجعلها الية لتحقيق التوافق والاندماج الوطني في مشروع سياسي جامع لكل اليمنيين بمختلغ انتماءتهم السياسية والفكرية كخيار لا مناص منه ؟ لاشك أن الإجابة على هذا التساؤل تعني ضرورة البحث عن آلية تجعل من التعددية السياسية وسيلة للتحديث والتنمية عبر التنافس البرامجي وتراكم الخبرات بدلاً من التنافس التقليدي القائم على الصراع بوسائل واطر حديثة والذي يتخذ عدة مظاهر أهمها:-

1- انعدام الممارسة الديمقراطية الحقيقة داخل الأحزاب السياسية نتيجه لعدم الاستقرار السياسي.
2- انشطار الخارطة الحزبية إلى تكتلات متنافرة وتشتت مكونات كل تكتل على حده.

بالتالي فإن اهم ماتوصلت الية الدراسة من توصيات تتمثل بضرورة إصلاح نظام التعددية السياسية الحزبية في اليمن ليمثل المتغير المستقل الذي يتولى احداث التغير الايجابي في الواقع المجتمعي التقليدي كمتغير تابع وذلك من خلال إعادة النظر في قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم 66/ لسنة 1991م ولائحته التنفيذية رقم109/ لسنة 1995م، ومعالجة

الإختلالات القائمة في هذا القانون بما يؤدي إلى وجود احزاب قوية وفاعلة يلي ذلك اصلاح النظام الانتخابي وفقا لرؤية وطنية مشتركة تتناسب مع هصوصية المجتمع اليمني وطبيعة النظام السياسي الملائم له وفقا لدراسات علمية وتصورات موضوعية وليست اجتهادات شخصية او حزبية وصولا الي تحقيق حالة الاستقرار السياسي والمجتمعي

قائمة المراجع والمصادر:

1- برهان غليون، 1992م، بناء المجتمع المدني ودور العوامل الداخلية والخارجية، ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص735.

2- علي أسعد وطفه، 2002م، أشكال الهوية والانتماء في المجتمعات العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد282،ص 104،105.

3- خلدون النقيب، 1996م، صراع القبيلة والديمقراطية، حالة الكويت، دار الساقي، بيروت، ط1، ص 19،22.

4- سمير الشميري، 2005م، محاضرات في علم الاجتماع السياسي، سلسلة الكتاب الجامعي، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، ص51.

5- محمد نور فرحات، 1990م، حكم المؤسسات وتحكم المؤسسات، ندوة الجيش والديمقراطية في مصر، سيناء للنشر، ط1، ص 115.

6- عبد الله الذبحاني، 1996م، مأسسة السلطة السياسية أو فصل السلطة عن الحكام، القاهرة، ص187.

7- عز الدين العلام، 1999م، ندوة السلطة الثقافية، والسلطة السياسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد249، ص146.

8- ثناء فؤاد عبدالله، 1993م، ممكنات التغيير في المجتمع العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد176، ص16.

9- الطيب تيزيني، 1989م، فصول في الفكر السياسي، دار الفارابي، بيروت، ط1، ص28.

10- حليم بركات، 1998م، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، ص19.

11- المصدر نفسه، ص447،448

12- كريم أبو حلاوة، 1992م، إشكالية نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع العربي المعاصر، مجلة الوحدة المجلس القومي للثقافة العربية الرباط، عدد91، ص55.

13- عبدالهادي الجواهري، 2001م، دراسات في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط8، ص77.

14- المصدر نفسه. ص320.

15- فهميه شرف الدين، 2002م، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد278، ص36.

16- يحيى الجمل، 1984م، أنظمة الحكم في الوطن العربي، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص366.

17- فؤاد الصلاحي، 2001م، المجتمع المدني في اليمن، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، عدد7، ص5.

18- علوان حسن البيح، 1998م، الديمقراطية وإشكاليات التعاقب على السلطة، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات والبحوث العربية، بيروت، عدد236، ص107.

19- كريم أبو حلاوة، 1992م، إشكالية نشوء وتطور مفهوم المجتمع المدني في المجتمع العربي، مجلة الوحدة لمجلس القوى للثقافة العربية، الرباط، عدد91، ص129.
20- عبدالهادي الجواهري، 2001م، دراسات في علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، مرجع سبق، ص120،128.
21- جلال عبدالله معوض، 1986م، أزمة الاندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد4، ص66.
22- كمال بيومي، 2001م، ندوة الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، ص60.
23- ايليا حريق، 2000م، التراث العربي والديمقراطية، الذهنيات والمسالك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد251، ص9.
24- تامر محمد كامل، 2000م، إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد251، ص112،119.
25- خليل محمد خليل، 1992م، نحو ديمقراطية مثقفة، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء، بيروت، عدد70، ص5.
26- كمال المنوفي، 1985م، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، ص131.
27- علي الدين هلال وآخرون، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص59.
28- عبد الله الذبحاني، 1996م، مأسسة السلطة السياسية، مرجع سبق، ص246.
29- علوان حسن البيح، الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة، مرجع سبق، ص96.
30- إدريس عزام، 1986م، السلطة السياسية ووظيفتها الإجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد4، ص24،25.
31- عزالدين العلام، 1999م، ندوة السلطة الثقافية والسلطة السياسي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد246، ص141.
32- عصمت سيف الدولة، 1984م، الديمقراطية والوحدة العربية، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص794.
33- أحمد ابو زيد، 2005م، المعرفة وصناعة المستقبل، وزارة الإعلام، الكويت، ط1، ص54.
34- موريس فلامان، 1990م، الليبرالية المعاصرة، ترجمة تمام الساحلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص22.
35- روبرتو ميشال، الأحزاب السياسية، دار سوسيولوجية، ترجمة منير مخلوق، دار أبعاد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، ص257.
36- روبرت أ. دال،1993م، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د. علاء أبو زيد، ط5، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ص56.
37- ضياء طياره، 1996م، التجارب البرلمانية في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت،عدد203، ص167.
38- أحمد حزولي دولة، 1996م، الحق والقانون في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد211، ص54.
39- إيمان حسن، 1995م، وظائف الأحزاب السياسية، دار الأهالي، القاهرة، ص39.
40- أحمد عبدالكريم، 2002م، الديمقراطية في اليمن، دار المدينة المنورة، القاهرة، ط1، ص78.

Abstract

The importance of this study is that it seeks to analyze Community structure of reality of the process of political development in Yemen with its multiple dimensions economically, socially, politically and culturally, to know the mutual influence between these dimensions and variables, considering that this interaction is the natural entrance to creating comprehensive community development, because development cannot be achieved on one side without the rest of the other which is called the dialectical relationship between Epitaxial construction and infrastructure of the community. This is what the study seeks to shed light on through the scientific analysis of this interactive relationship. The main objectives of the study are to highlight the importance of societal reality as the social carrier of political development, as society is the area in which, through which and for which, politics is practiced. The study also aims at identifying the obstacles to political development in Yemen. The most important conclusion of the study is that the process of political transformation in Yemen towards political pluralism and multi-party which occurred in 1990, was in the context of a traditional tribal community reality, one of most important of its characteristics is that power is a source of wealth, strength and prestige in society. This peculiarity intersects completely with the culture of political and party pluralism as a modern concept on the one hand, and the necessity of stability of the political system and the availability of objective conditions for the growth and development of democracy, as the most important social mechanisms to solve the problem of community decision-making among groups where conflict of interests and other political and intellectual beliefs on the other hand . In this sense, the possibility of political development based on multi-partyism for the peaceful transfer of power in a traditional sociological reality with its various dimensions seems weak in practice. This requires the search for a mechanism that will make multiparty and political a means of modernization and development rather than fighting and rivalry which deepens underdevelopment, and this requires the participation of all in the cause of political advancement and development as an independent variable leading to social development, to the extent that social reality becomes the independent variable which positively affects the process of political evolution as a dependent variable, based on successful human experiences in the process of transition from the traditional social reality to the state of modernity and contemporary which is embodied by the existence of a modern civil state based on political and civil institutions represented by political parties and civil society organizations which is called good governance based on the rule of law, equality and social justice. Hence, it is possible to talk about the achievement of the process of political development quantitatively and quantitatively, which is the situation we miss in Yemen, which led to the absence of political vision and the lack of clarity of the objectives of democratic practices based on the right to diversity of political and intellectual as an expression of a similar diversity in social construction as an inevitable fact that cannot be denied or ignored.